بين السائل والمجيب
حوارٌ صريحٌ في الانتخابات

أ.د. حسن الياسري
الخبير في الدستور العراقي
رئيس هيئة النزاهة الأسبق

صوتك أمانة .. فانظر لمن تمنحه

بسم الله الرحمن الرحيم

((الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ)).

ثمة أسئلةٌ مهمةٌ تتردَّدُ منذ سنين عِدَّةٍ في أوساط الشارع العراقي، بنُخبهِ ومُثقَّفيهِ وعوامِّهِ وشرائحهِ المجتمعية المتعددة، تتعلق بالانتخابات.وبالمجمل كانت هذه الأسئلة سبباً مفضياً لعزوف بعض شرائح المجتمع عن الانتخابات ومقاطعتها ؛ من هنا نرى انخفاضاً واضحاً في نسبة المشاركة في الانتخابات دورةً بعد أخرى.وللأسف لم يُعبأ بهذه الأسئلة ولم يتم التصدَّي للإجابة عنها على الرغم من أهميتها وتأثيرها.وتأسيساً على ذلك وضعنا أنفسنا موضع المواطن في الشارع العراقي وبدأنا بطرح أسئلتهِ بكلِ جرأةٍ وشفافيةٍ، ثم تولَّينا الإجابة عنها بموضوعيةٍ كاملةٍ ومصداقيةٍ تامةٍ واستقلاليةٍ واضحةٍ، دون تجريحٍ أو تعريضٍ لأحدٍ أو لشريحةٍ من شرائح المجتمع.

والله وليُّ التوفيق .. وهو من وراء القصد.

حسن الياسري
٢٠٢٥/٧/١
بغداد

السؤال الأول :

لماذا الانتخابات ؟ ولماذا لا نتركها ونجد بديلاً عنها ؟

الجواب :

هناك طريقان للإسهام في إدارة الدولة وتداول السلطة، الأول طريقٌ غير ديمقراطي يتمثل بالانقلاب والمظاهرات غير السلمية،وهو السائد في الدول الدكتاتورية -مثل العراق قبل ٢٠٠٣-،والثاني طريقٌ ديمقراطي يتمثل بالانتخابات،وهو السائد في الدول الديمقراطية.ومن هنا لا وجود للانقلابات والثورات والمظاهرات غير السلمية في الدول الديمقراطية الراسخة، لأنَّ صناديق الاقتراع هي السبيل الوحيد لتداول السلطة والإسهام في إدارة الدولة.وحيث إنَّ العراق بعد ٢٠٠٣ أصبح بلداً ديمقراطياً يحكمه الدستور، لذا لا قبول إلا بالانتخابات طريقاً وبصناديق الاقتراع سبيلاً.وإن الطرق الأخرى غير الديمقراطية المشار إليها آنفاً تعد هتكاً للدستور وجريمةً يحاسب عليها القانون.ومعلومٌ أنَّ الانتخابات تؤثر في كل مفاصل الحياة على المستويات كافةً،سواءٌ على مستوى المجتمع -بكل أبعادهِ- أو الأفراد،ولا يقتصر تأثيرها في حدود السياسة فقط.وهي تؤدي إلى انبثاق برلمانٍ جديدٍ وتأليف حكومةٍ جديدةٍ كل أربع سنوات،فإذا كانت الحكومة القائمة قبل الانتخابات صالحةً،أمكن تجديد ولايتها بعدها، وإذا كانت غير ذلك استطاع الشعب التخلُّص منها،وذلك لا يتم إلا بسلوك طريق الانتخابات. وإذا افترضنا أننا أسقطنا الانتخابات وتركناها، فما البديل عنها ؟ لا شيء سوى الفوضى والدكتاتورية وتسلُّط فردٍ أو حزبٍ معين على البلد،كما كنّا قبل ٢٠٠٣ !!

السؤال الثاني :

ما الفائدة من الانتخابات مع أنه ثبت بالتجربة أنها لن تُصلح البلد ولن تُغيَّر وضعه ؟

الجواب :

١- إنَّ من يعتقد أنَّ الانتخابات هي التي ستُصلح البلد جذرياً أو أنها ستُغيِّر وضعه وتنقله إلى مستوى الطموح فهو خاطئٌ، ذلك أنَّ إصلاح وضع البلد وتقدُّمَهُ إنما يتحقق عبر مجموعة إجراءاتٍ وعبر منظومةٍ متكاملةٍ يُسهم فيها الجميع، سلطاتٍ ومجتمعاً وأفراداً، كلٌّ بحسب موقعهِ ودورهِ. فالسلطات جميعها تُسهم في الإصلاح -تشريعيةً وتنفيذيةً وقضائيةً-، وكذا المجتمع والأفراد،إذ يبدأ إصلاح المجتمع من الفرد نفسه.وبناءً على ذلك إنَّ وجود المسؤول التنفيذي النزيه الصالح يُسهم في هذا الإصلاح، ووجود القاضي النزيه العادل الذي يحكم بالعدل بين الخصوم يُسهم في هذا الإصلاح، وهكذا وجود الطبيب المنصف والمعلم المستقيم..الخ يُسهم كله في هذا الإصلاح، ومنه أن يكون هناك نوابٌ ينتخبهم الشعب يتسمون بالنزاهة والأمانة والقدرة على خدمة المسيرة التشريعية في البلد، فهذا مما سيكون سبيلاً لإصلاح البلد وتغييره نحو الأفضل.

٢-ليس من واجب النائب -بحسب الأصل- تغيير وضع البلد عبر ما يطلبه بعض الأفراد منه، بل إنَّ واجبه الدستوري والقانوني الأصيل يتمثل بإيصال صوت الشعب عبر تشريع القوانين التي يحتاجها البلد من جهةٍ ومن جهةٍ أخرى الرقابة على أداء الحكومة بما يكفل مساعدتها على النهوض بواجباتها في خدمة الشعب ومنعها من الانزلاق نحو مهاوي الفساد أو مصادرة حقوق الشعب.

٣ -لو أننا أحسنَّا انتخاب العناصر النزيهة الكفؤة فإننا نكون قد وضعنا حجراً في بناء الإصلاح وأسَّسنا بدايةً سليمةً لتغيير الوضع نحو الأفضل.

السؤال الثالث :

الانتخابات أُكذوبة ؛ لأنَّ النتائج محسومةٌ سلفاً، والتزوير مهيئ لفوز بعض الأحزاب والكتل السياسية الكبيرة والمتنفذَّة ؟

الجواب :

١-لا ريب في أنَّ هذه النظرة في غاية التشاؤم، وغالباً ما يتم تبنِّيها من قبل بعض الأطراف الخاسرة في الانتخابات وبعض وسائل الإعلام التي لا تتحلَّى بالموضوعية.

٢-بحسب تجارب الدول الديمقراطية في الانتخابات،قد تحصل بعض الهفوات أو الممارسات غير المقبولة فيها، بل أكثر من ذلك قد تحصل عمليات تزوير يسيرة لا تؤثر في النتائج النهائية.وهذه انتخابات الرئاسة الأميركية في سنة ٢٠٢٠ أمامكم،فقد استمر أحد المرشحين فيها على تكرار القول بوجود التزوير طيلة السنوات الأربع التي أعقبتها.إنَّ هذا الكلام لا يعد تبريراً للتزوير،فهو جريمةٌ بكل معنى الكلمة من النواحي جميعها،قانونيةً وشرعيةً وأخلاقيةً، بل هو للإشارة إلى إمكانية حصول بعض حالاته اليسيرة مما لا يؤثر في النتائج النهائية بالمجمل،والدليل على ذلك فوز الكثير من المستقلِّين في الدورات المنصرمة المتعاقبة مع أنهم بلا نفوذٍ،وبالمقابل خسارة الكثير من المتنفِّذين والحزبيِّين.فلو كانت النتائج معدَّةً مسبقاً لما فاز هؤلاء ولما خسر أولئك !!

٣-إنَّ وجود هيئةٍ مستقلةٍ في عملها عن الحكومة وعن البرلمان تنهض بمسؤولية إجراء الانتخابات من جهةٍ ،وهي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، ومن جهةٍ ثانيةٍ كون رئيس مجلس المفوّضين في هذه المفوضية وأغلب أعضاء المجلس هم من القضاة المستقلين،ومن جهةٍ ثالثةٍ استعانة هذه المفوضية بالقضاء أيضاً في الإشراف والرقابة ومتابعة الطعون الانتخابية،

ومن جهةٍ رابعةٍ وجود المراقبين التابعين للمرشحين وللقوائم المرشحة، ومن جهةٍ خامسةٍ وجود بعض الجهات المحايدة التي تتابع الانتخابات -فريق الأمم المتحدة-، فإنَّ ذلك كله يُسهم في إجراء الانتخابات بكل نزاهةٍ وشفافيةٍ،حتى لو حصلت بعض الهفوات اليسيرة غير المؤثرة.

السؤال الرابع :

لماذا أمنح صوتي لأحد المرشحين مع أنه : لم يُعيِّن لي أحداً من عائلتي، لم يُبلِّط لنا شارعاً، لم يجلب إلى منطقتنا محطةً كهربائية، لم يبنِ لنا مدرسةً أو مستوصفاً..الخ ؟

الجواب :

١-هذه نظرةٌ ضيقةٌ، وتعكس مدى تفضيل المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

٢-وهي نظرةٌ خاطئةٌ بالتأكيد، وتعكس عدم معرفة مُتبنِّيها لطبيعة عمل البرلمان والنائب.إذ ليس من واجب النائب القيام بهذه الأمور ونحوها، فهو ليس مسؤولاً في البلدية،بل واجبهُ –كما ذُكر آنفاً- يتمثل بتشريع القوانين التي يحتاجها البلد والمواطن والرقابة على أداء الحكومة.

٣-إنَّ قيام النائب بهذه الأمور،ونحوها، يُضعف دوره تجاه الحكومة والمسؤول التنفيذي، إذ سيضطر إلى أن يطلب من أدنى موظفٍ تنفيذي كي يبلط الشارع الفلاني أو ينجز المعاملة الفلانية..الخ.فكيف سيتم التوفيق بين طلبه من المسؤولين التنفيذيين القيام بمثل هذه الأمور من جهةٍ وقيامه بالرقابة عليهم من جهةٍ أخرى؟ لا شك في أنَّ تعارض المصالح متحققٌ هنا، وبالمحصلة ضعف أو انتهاء الدور الرقابي للنائب.

٤-قد يُحتج على هذا الكلام بأنَّ بعض النواب منذ الدورة الأولى ولغاية الآن يقومون بمثل هذه الأمور، فلماذا لا يقوم بها فلانٌ مثله؟ وهذا مما لا يُحتج به أيضاً،لخطئه وبُعده عن الحقيقة، بسبب ما ذُكر آنفاً، ولأنَّ الأمور ينبغي أن تُقاس بالتصرفات الصحيحة لا الخاطئة.كما أنَّ بعض النواب الذين يقومون بأمثال هذه الأمور قد يلجؤون -أحياناً- إلى ابتزاز المسؤول التنفيذي، وهو ما قد يوقعهم في شرائك الفساد بالمحصِّلة، وهذا ما لاحظناه بالتجربة.

٥-ومع ذلك إنَّ جُلَّ ما يمكن للنائب القيام به في هذا الشأن مما يتفق مع السياقات الدستورية والقانونية هو قيامه بالتماس السياقات السليمة عبر تشريع القوانين أو إصدار القرارات التي ترعى مصالح الشعب أو عبر مخاطبة الجهة التنفيذية المسؤولة من خلال اللجنة النيابية ورئاسة مجلس النواب وإيصال صوت الناس ورفع مظلوميتهم، لا أن يحلَّ محلَّ دوائر البلدية مثلاً.

السؤال الخامس :

لا أمنحُ صوتي إلا لمن يعطيني : أموالاً، تعييناً، استثناءً..الخ ؟

الجواب :

١-وهذه نظرةٌ أضيق من أختها السابقة، وتعكس مدى أنانية متبنِّيها، وعدم اعتداده المطلق بمصلحة البلد بل بمصلحته الشخصية.

٢-إنَّ من يتبنَّى مثل هذه الفكرة لا شكَّ في أنه يخفي مظاهر فسادٍ كبيرةً، وبالتأكيد ستكون اختياراته خاطئة.

٣-تعدُّ هذه الفكرة محرمةً شرعاً -كما نبَّهت إلى ذلك المرجعية الدينية العليا مراراً وتكراراً-، ومُجرَّمةً قانوناً.

السؤال السادس :

قد منحنا أصواتنا سابقاً في الانتخابات المتعاقبة لمرشحين ثم تبيَّن أنهم فاسدون أو فاشلون، فلماذا نكرِّر التجربة الفاشلة ؟

الجواب :

١-إنَّ هذا الموضوع يرتبط أساساً بالاختيار،فكلما كانت المقدمات صحيحةً كلما كانت النتائج سليمةً.

٢-ليس أمراً جديداً أو غريباً أن يتمَّ اختيار بعض الناس لمهمةٍ معينةٍ ثم يتبيَّن أنهم ليسوا أهلاً لها، فهذا مما قد يقع في عالم الإنسان.وينبئنا القرآن الكريم والتأريخ أنَّ أنبياءَ وأئمةً وصالحين قاموا باختيار أناسٍ معروفين بالصلاح ثم انحرفوا عن سواء السبيل.فإذا حصل مثل ذلك في بعض الحالات فينبغي أن لا يكون سبباً للإحباط أو عاملاً للعزوف، وإلا لو أخذنا بهذه النظرة فإنَّ الحياة قد تتعطل.

٣-إنَّ القول بأنَّ النائب الفلاني قد أصبح فاسداً بعد أن كان صالحاً أو غدا فاشلاً بعد أن كان ناجحاً هو محلُّ نظر،لأنَّ هذا الفساد أو الفشل ربما يكون موجوداً بالأساس عند ذلك النائب -قبل انتخابه- لكن الناخب لم يعرفه أو لم يميزه حينما انتخبه، فالفساد أو الفشل هنا قديمٌ متأصلٌ لكنه غير ظاهرٍ.وهذا ما أؤمن به شخصياً بحسب التجربة.

٤-إنَّ معيار الفساد والفشل ينبغي أن يكون معياراً موضوعياً منضبطاً لا معياراً شخصياً خاضعاً للمزاج الشخصي، فربَّ مواطنٍ ناخبٍ يحكم على أحد النواب بالفشل لمجرد أنه لم يرد على اتصاله الهاتفي أو لم يُعيِّن له أبنه أو لكونه لا يظهر في وسائل الإعلام أو ليس من ذوي الصوت العالي ..الخ.

السؤال السابع :

أنا لن أذهب للانتخابات وسأقاطعها فهذا خياري الأفضل ؛ لأنَّها لا فائدة منها ؟

الجواب :

:١-بحياديةٍ تامةٍ وموضوعيةٍ كاملةٍ ليس من اليسير تخطئة مثل هذا التصوُّر-من حيث المبدأ-؛ وذلك بسبب -بعض- الممارسات الخاطئة أو الفاشلة أو الفاسدة المتكرّرة من قبل -بعض- النواب في الدورات المتلاحقة، حتى أنَّ -بعضهم- للأسف قد تحوَّل إلى حوتٍ من حيتان الفساد !!

٢- وإذا دخلنا في التفاصيل أمكننا القول إنَّ العزوف عن الانتخابات لن يُصلح البلد ولن يُغيِّره نحو الأفضل، بل على العكس قد يكون سبباً في وصول بعض السيئين أو في استمرار وجود بعض الفاشلين والفاسدين.وهذا ما حذّرت منه المرجعية الدينية العليا في مواقف سابقةٍ.

٣-لو أننا أجرينا مقارنةً يسيرةً بين من يقول إنَّ العزوف عن الانتخابات هو الأفضل وبين من يقول إنَّ الإسهام فيها هو الأفضل،فإننا قد نتفق مبدأياً أنَّ العزوف لن يُغيِّر الحال نحو الأفضل من جهةٍ ولن يمنع وصول السيئين أو يحرم الفاسدين من الاستمرار في الوجود في البرلمان من جهةٍ أخرى.وإذا سلمنا جدلاً بأنَّ الإسهام في الانتخابات لن يُغيِّر الحال نحو الأفضل كذلك، ففي الأقل إنَّ الانتخابات ستمنع وصول بعض السيئين وستُسهم في وصول بعض الجيدين ليحلُّوا محلهم.فالعزوف والمقاطعة من هذه الجهة لن تضرَّ الفاسد،بل ستضر الصالح النزيه، والتجارب الماضية ماثلةٌ أمامكم لتحكموا بأنفسكم !!

٤-إنَّ العزوف عن الانتخابات ومقاطعتها بسبب خطأ أو فشل أو فساد البعض ليس مُبرِّراً منطقياً ولا شرعياً ؛ لأنَّ مثل هذا الخطأ أو الفشل أو الفساد موجودٌ في شرائح المجتمع جميعها، فهل معنى

ذلك أننا نقاطع هذه الشرائح لوجود تلك الأوصاف في بعض المنتسبين إليها ؟! فمن المعلوم أنَّ في كل هذه الشرائح يوجد الصالح والفاسد،الناجح والفاشل،المصيب والمخطئ.وعليه لا يمكن مقاطعة شريحة المحامين مثلاً لوجود بعض المخطئين أو الفاسدين فيها، وقُل مثل هذا الكلام في شرائح القضاة والأطباء والمعلمين والأساتذة والعمال ورجال الدين والإعلاميين والسياسيّين والبرلمانيّين..الخ.

٥-إنَّ الإسهام في الانتخابات واختيار المرشحين النزيهين الصالحين سيكون عاملاً مهماً للوقوف بوجه أولئك الذين -ثبت- فشلهم أو فسادهم وإبعادهم عن البرلمان من جهةٍ، ومن جهةٍ ثانيةٍ لتشجيع الصالحين الناجحين للاستمرار في البرلمان، ومن جهةٍ ثالثةٍ لدعم الكفاءات الجديدة ومساعدتها في الوصول لخدمة الوطن والشعب.

٦-إنَّ المواطَنة تفرض على المواطِن بعض الأمور التي ينبغي أن ينهض بها رعايةً لمصلحة الوطن والشعب، ومنها الإسهام في الانتخابات، فهي حقٌ للمواطن من جهةٍ ووظيفةٌ اجتماعيةٌ تمليها المواطنة ومبادئ العيش المشترك مع الجماعة من جهةٍ أخرى.وهذا ما ينسجم مع دعوات المرجعية الدينية العليا المتكررة في هذا الصدد.

٧-من لا يُسهم في الانتخابات ولا يسعى لانتخاب الصالح النزيه الكفء يكون من الصعب عليه اجتماعياً ومنطقياً فيما بعد أن ينقد الوضع أو أن يتشكّى منه.

٨-إنَّ المواطَنة الصالحة وحب الوطن يُحتِّمان على المواطن الذي يروم المشاركة في الانتخابات احترام وجهة نظر المواطن المقاطِع وإنْ كان يؤمن بخطأ المقاطعة،ويُحتِّمان كذلك على المواطن المقاطِع احترام وجهة نظر المواطن الذي يروم المشاركة في الانتخابات ؛ رعايةً لمصلحة الوطن العليا.

السؤال الثامن :

ما فائدة تصويتي لمرشحٍ وإنْ كان وطنياً ونزيهاً مع أنه لا يستطيع أنْ يفعل أيَّ شيءٍ مع وجود أحزابٍ وكتلٍ سياسيةٍ كبيرةٍ ومتنفذّةٍ ؟

الجواب :

١-لا بدَّ من الأخذ بعين الاعتبار ما سلف قوله فيما مضى مما يرتبط بهذا الموضوع.
٢- معلومٌ أنَّ النظام البرلماني يمتاز بطبيعته بوجود الأحزاب والائتلافات، وهذه الأخيرة تتألف من مجموعة نواب، ما يعني أنَّ صوت النائب له قيمةٌ مهما كان.
٣-إنَّ تأثير النائب يرتبط أساساً بشخصيته ومتابعته وبمدى قدرته على التأثير في الآخرين.وكم من نائبٍ قد امتلك القدرة على مثل هذا التأثير مع أنه بمفرده بحسب التجارب البرلمانية السابقة.وكلما كان النائب يحظى بالاحترام ويتمتع بالموضوعية في الطرح والمصداقية في الفعل ويبتعد عن التهريج والإسفاف كلما كان له التأثير الكبير حتى لو كان بمفرده، وهذا ما اثبتته التجارب البرلمانية العملية منذ الدورة الأولى ولغاية الآن.

أ.د.حسن الياسري

الخاتمة

ليس مرادي من هذه الحوارية الترويج لمجرد حثِّ المواطن على الإسهام في الانتخابات، ولا لأيِّ طرفٍ سياسيٍّ فيها، بل المغزى الرئيس يكمن في إيضاح الحقيقة لأبناء الشعب وإزالة بعض الشبهات التي علقت في الأذهان الناجمة من تراكم أسئلةٍ واقعيةٍ لدى المواطنين حول جدوى هذه الانتخابات ؛ ما دفع بعضهم إلى العزوف عنها بسبب عدم إيلاء الأهمية لتلك الأسئلة وعدم طرحها على بساط البحث والنقاش الهادئ بأسلوبٍ مُبسَّطٍ ومُيسَّرٍ ودون تعريضٍ أو تجريح.وأيًّا كانت النتيجة المترتبة على سلوك المواطن بعد قراءته هذه الحوارية، فهي بالتأكيد ستكون مثمرةً ما دام المواطن قد وجد من يعبأ بأسئلته ويجيب عنها بموضوعيةٍ وواقعيةٍ وما دام قد اطلع على الرأي الآخر.

صــوتك ... مستقبلك

المادة (٢٠) من الدستور العراقي

للمواطــنين رجــالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة ، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح .